

التحولات الديموغرافية في لبنان (1970 - 1997)

محمد فاعور(*)

مقدمة

لن أبدأ هذه الورقة بالكلمات التي اعتدنا سماعها وكتابتها لسنوات خلت وهي الشكوى من غياب البيانات السكانية الحديثة، بل سأبدأ بموقف مغاير جداً، وهو أن لبنان اليوم، ولأول مرة في تاريخه المعاصر، يتمتع بوفرة بيانات سكانية حديثة بعد إنجاز أربعة مسوحات بالعينة على مستوى الوطن: اثنان رئيسيان استخدم كل منهما عينة كبيرة الحجم واثنان متخصصان اختارا عينتين أصغر حجماً بكثير. المسحان الرئيسيان هما مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن عام 1996 والذي ساطق عليه اختصاراً اسم مسح السكان ومسح الظروف المعيشية للأسر عام 1997. والمسحان الفرعيان اللذان جرى اختيار عينيتهما من الإطار الإحصائي لمسح السكان هما مسح صحة الأم والطفل عام 1996 ودراسة سوق العمل عام 1997. ولو قارنا وضع اليوم بمثيله عام 1974 بعد نشر بيانات مسحي القوة العاملة والأسرة، لوجدنا وضع اليوم أفضل لسببين أساسيين:

1 - المسوحات الأخيرة أغنى بالبيانات والمؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية من مثيلاتها لعامي 1970 و1971. مسح السكان مثلاً تناول جوانب عديدة من حياة الأسرة الإنجابية التي لم يتطرق إليها مسح القوة العاملة عام 1970، كما أن مسح صحة الأم والطفل يغطي جوانب صحية وديموغرافية لم يغطيها مسح الأسرة عام 1971، وذلك بسبب تطور المؤشرات المستخدمة في التبعيات مقارنة بمثيلاتها في الستينات.

(*) أستاذ مشارك في علم الاجتماع ورئيس دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية في الجامعة الأميركية في بيروت.

أما مسح الأوضاع المعيشية فيعالج مسائل اجتماعية واقتصادية هامة لا نجدها في المسوحات السابقة.

2 - هناك عدد أكبر من اللبنانيين المتخصصين في مجالات السكان والإحصاء ومستوى أعلى من الوعي للمسائل السكانية في أوساط المواطنين مما كان عليه الوضع في أوائل السبعينات. وهذا يتيح فرصاً أكثر لتحليل البيانات الحديثة بغرض الاستفادة من نتائجها في نواح شتى لا سيما صوغ وتطوير السياسات والبرامج السكانية.

لكن بعض نتائج مسح السكان وما تفرع عنه من دراسات متخصصة جاءت مغايرة لنتائج مسح الظروف المعيشية. وقد برز التباين في نتائج هذين المسحين في عدد السكان المقيمين الذي قدره مسح السكان بـ 3,1 مليون نسمة في حين قدره مسح الأوضاع المعيشية بحوالى 4 ملايين، مما أوجد جواً من الإرباك والضياع لدى البعض، أو شكوكاً في نتائج المسوحات كلها عند البعض الآخر، وإحراجاً لدى منظمات الأمم المتحدة التي مولت المشروعين. وقد جرت محاولات عديدة لإيجاد آلية معينة بغية التوصل إلى أرقام موحدة لا سيما بالنسبة إلى عدد السكان وبعض خصائصهم الرئيسية (لجنة مشتركة من الهيئتين اللتين أجريتا المسحين يضاف إليها متخصصون مستقلون أو لجنة متخصصة مستقلة عن الهيئتين) لكن هذه المحاولات حتى الآن لم تكلل بالنجاح.

ونظراً لأهمية هذه المسألة وانعكاساتها على أكثر من صعيد، أجد نفسي ملزماً بإبداء رأيي انطلاقاً من مبدئين: أولاً، إبراز العوامل التي تجمعننا كمتخصصين في مجالات السكان والإحصاء والتنمية بدلاً من التركيز على ما يفرقنا؛ وثانياً، تبيان كيفية الاستفادة من المسوحات المحققة حتى وإن اختلفت بعض نتائجها لأن ما تحقق هو إنجاز قيم ومفيد لا يجوز تجاهله أو الإقلال من أهميته.

مسح السكان ومسح الأوضاع المعيشية: أوجه الشبه والاختلاف

الخطوة الأولى في اتجاه الاستخدام الأمثل للبيانات المتاحة هي فهم الاختلافات المفاهيمية والمنهجية بين مسح السكان ومسح الأوضاع المعيشية، والتي تضم نواحي عديدة منها:

1 - غطى مسح الأوضاع المعيشية مخيمات الفلسطينيين المقدّر عددهم بـ 200 ألف نسمة، في حين لم يغطيها مسح السكان، مما يُخفّض عدد السكان المقيمين (باستثناء الفلسطينيين) حسب مسح الأوضاع المعيشية إلى 3,8 ملايين.

2 - هناك فارق زمني بين المسحين يعادل 1,25 سنة، مما يعني أن عدد السكان حسب مسح الأوضاع المعيشية يقارب 3,7 ملايين في آذار 1996، الزمن المرجعي لمسح السكان.

3 - وحدة جمع البيانات في مسح السكان هي الأسرة المعيشية في حين أن وحدة جمع البيانات في مسح الأوضاع المعيشية هي المسكن.

4 - الإطار الإحصائي الذي سحبت منه عينة مسح السكان يختلف عن ذلك الذي سحبت منه عينة مسح الأوضاع المعيشية. الأول يستند إلى عدد من الإطارات العائدة للسنوات 1988 - 1993 في حين أن الإطار الثاني هو المسح الشامل للمباني والمؤسسات الذي أعدته مديرية الإحصاء قبل تنفيذ مسح الأوضاع المعيشية. نقطة الضعف الأساسية في كلا الإطارين أن أيًا منهما لا يستند إلى تعداد للسكان، وفي غياب تعداد حديث نسبياً لأي بلد، تكثر المشاكل المحيطة بالإطارات الإحصائية التي تُسحب منها العينات مهما كانت منهجية الاختيار دقيقة وعلمية.

من المشاكل البارزة في الأطر اللبنانية العدّ المزدوج للأسر التي تقيم في مسكنين، كأن تقيم الأسرة في شقة في إحدى المدن الكبرى خلال الأسبوع، وتسكن في منزل آخر في مدينة أو بلدة أو قرية أخرى يومي السبت والأحد وربما أياماً أخرى من الأسبوع، وكذلك في الفرص والأعياد والإجازات الصيفية. وهناك أسر ميسورة تملك وتسكن أكثر من مسكنين في لبنان. هذا يعني أن العدّ السريع للمساكن يُنتج إطاراً غير سليم لاختيار عينة من الأسر، وفي هذا خطأ لا يمكن تقدير حجمه في غياب تعداد للمساكن والسكان. وتجدر الإشارة إلى أن نسبةً من الأسر المختارة في كلتا العينتين (تتراوح بين 3% و5%) تم إسقاطها لأنها اعتُبرت قاطنة لمساكن رئيسية، ثم تبين فيما بعد أن مساكنها إما ثانوية أو غير دائمة. إن هذا الإجراء لا يصحح الخطأ الناجم عن اختيارها ضمن العينة.

لدى مقارنة بعض البيانات المتوافرة من المركز التربوي للبحوث والإنماء حول عدد الطلاب المسجلين في المدارس والجامعات للعام الدراسي 1995 - 1996 ببيانات مسحي 1996 و1997، يتبين لنا ما يلي:

عدد التلاميذ في المدارس بما فيها المهنية بلغ 848302 تلميذ، في حين قدره مسح السكان بـ 856342 أي بفارق 1%، ولو اعتبرنا أن هذا العدد زاد بين سنة 95 - 96 و96 - 97 بأعلى نسبة زائدها خلال السنتين السابقتين وهي 3,5%، لبلغ عدد التلاميذ 877993. أما العدد المماثل في مسح الأوضاع المعيشية فبلغ 1116584 أي بفارق 27%، وهذا فارق كبير لا يمكن تفسيره بقصور إحصاءات المركز التربوي، فالخطأ المتوقع حدوثه في أرقام المركز هو زيادة العدد لا نقصانه بسبب إمكانية اتجاه بعض المدارس للإبلاغ عن عدد أكبر مما لديها من التلاميذ. كذلك يبرز فرق كبير في تقدير أعداد الطلاب المسجلين في الجامعات والمعاهد العليا حيث بلغ الرقم المنسوب إلى المركز التربوي 87827 في حين بلغ عدد هؤلاء في مسح السكان 88758 أي بفارق 1,1%، وبلغ في مسح الأوضاع المعيشية 119943 أي بفارق 29% عن رقم المركز التربوي المقدّر لعام 96 - 97 (92745 تلميذاً) إذا ما أخذنا أعلى نسبة زيادة خلال السنتين السابقتين وهي 5,6%. هل هذا يعني أن عدد السكان المقدّر في مسح الأوضاع المعيشية مبالغ به بنسبة عالية

قد تتجاوز 20%؟

إنني أعتقد أن عدد السكان في مسح الأسر المعيشية أعلى من الرقم الحقيقي، إلا أن أحداً لا يستطيع الجزم بأية نسبة معينة للخطأ نظراً لأن الخطأ في المسوحات يتضمن إضافة إلى خطأ المعاينة (sampling error) المحسوب أخطاء لا علاقة لها بسحب العينة وموجودة حتى في التعدادات تسمى nonsampling error. هذه الأخطاء يصعب تقديرها، ومصدرها مجموعة من العوامل أهمها نسبة عدم الإجابة أو الرفض، نسبة عدم تغطية الأسر المقيمة، وأخطاء المقابلات والترميز والإدخال.

أحد الدروس الأساسية التي تُعلّمنا إياها تجربة المسوح الأخيرة هو ضرورة إجراء تعداد للمساكن والسكان اليوم قبل الغد. فلسنا أكثر عبقرية من كل أمم العالم التي تُجري تعدادات دورية ولا وضعنا السياسي في ظل السلم الأهلي يمنع ذلك. المسألة في رأيي تحتاج إلى تضافر جهود المتخصصين وأهل الرأي للضغط على أهل القرار السياسي للموافقة على إجراء التعداد، فقد أصبحت المؤسسات المولجة بشؤون الإحصاء والسكان وأهل الاختصاص من اللبنانيين قادرين فنياً على تنفيذ هذا العمل، وما المسوحات الكبيرة التي أجريت سوى تعدادات مصغرة تم إتمامها دون إشكالات سياسية.

ولكن بانتظار إجراء التعداد، كيف يمكننا الاستفادة من البيانات المتاحة؟

أولاً بالنسبة إلى العدد الإجمالي للسكان المقيمين خارج المخيمات الفلسطينية، يمكننا القول بأن هذا العدد (غير المصحح لأخطاء الإبلاغ عن العمر) في آذار 1996 كان يتراوح بين 3,1 و 3,7 ملايين نسمة، لكنه أقرب إلى 3,1 منه إلى 3,7. ولا بدّ من التذكير هنا بأن عدد السكان المقدّر من المسوحات بالعينة هو عدد تقريبي خاضع لخطأ المعاينة، ومن ثمّ لا ينبغي اعتباره رقماً ثابتاً وأكيداً كأنه يمثل عدداً فعلياً للسكان. أما عن توزّع السكان الجغرافي فيتركّز التباين بين مسحي السكان والأوضاع المعيشية في محافظتي بيروت ولبنان الجنوبي، حيث بلغ الفرق 3% في بيروت و 2,7% في الجنوب (جدول 1). وأيضاً هنا يمكن للباحث أن يستند في تقدير سكان المحافظات إلى رقمين: أدنى وأعلى. لكن هذا التباين لا يؤثر على رؤية التغيّر الملفت في التوزيع الجغرافي منذ عام 1970، والذي يتمحور حول النواحي التالية:

1 - خسرت محافظة بيروت موقعها الثاني بين المحافظات في عدد السكان حيث انخفضت نسبة المقيمين فيها من 22% عام 1970 إلى ما بين 10% و 13% في عام 1996 - 1997، وهي اليوم تحتل الموقع الأخير (إما بعد البقاع أو بالتساوي معها). كذلك نقص عدد سكانها من 474 ألف نسمة إلى حوالي 400 ألف.

2 - استمرت محافظة جبل لبنان في تصدرها للمحافظات في عدد السكان بالرغم من الانخفاض الضئيل في حصتها من مجموع السكان بين عامي 1970 و 1997.

3 - ارتفعت حصة المحافظات الأخرى من عدد السكان بحيث أضحت محافظة الشمال في الموقع الثاني تليها محافظة الجنوب سابقاً التي تضم اليوم محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية.

ويمكن تفسير نقصان عدد سكان بيروت بعدة عوامل تضافرت مجتمعة لتحقيق هذا التغيير أهمها:

1 - نزوح الكثير من سكان بيروت بعد عام 1975 إلى غيرها من المحافظات لا سيما خلال الحرب اللبنانية طلباً للأمان أو العمل حيث انتعشت الحركة التجارية في بعض المحافظات الأخرى.

2 - إقامة الكثير من الشباب البيروتي الذين تزوجوا خلال هذه الفترة في ضواحي العاصمة حيث توفرت مساكن بثمان أو إيجار أرخص من مساكن العاصمة.

3 - هجرة العديد من سكان بيروت إلى الخارج.

4 - انخفاض النمو السكاني للمقيمين في بيروت بالمقارنة بسائر المحافظات.

جدول (1)

توزيع السكان المئوي حسب المحافظة: مسح القوى العاملة، مسح السكان، ومسح الأوضاع المعيشية

المحافظة	مسح القوى العاملة 1970	مسح السكان 1996	مسح الأوضاع المعيشية 1997
بيروت	22	13	10
جبل لبنان	39	37	38
الشمال	17	21	20
الجنوب(*)	12	16	19
البقاع	10	13	13
لبنان	100	100	100

(*) في التقسيم الإداري الحالي تضم محافظة الجنوب سابقاً محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية.

باستثناء الخلاف حول عدد السكان وتوزعهم الجغرافي، هناك تشابه لافت في نتائج المسح. مثلاً تركيب السكان حسب العمر والجنس متشابه سواء أخذنا الفئات العمرية الخمسية أو الفئات العمرية العريضة (انظر جدول 2). نسب الأمية والعزوبة أيضاً متقاربة جداً (انظر جدول 3). كذلك نسب الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، ونسب

الملتحقين بالمدارس، ونسب العاملين في كل محافظة.

جدول (2)

توزيع السكان حسب فئات العمر العريضة

الفئة العمرية	مسح القوى العاملة 1970	مسح السكان 1996	مسح الأوضاع المعيشية 1997
0 - 14	43,9	29,3	27,9
15 - 64	50,8	63,8	65,5
+65	5,3	6,9	6,6
المجموع	100,0	100,0	100,0

جدول (3)

نسب العزوبة لدى الإناث حسب العمر، مسح السكان ومسح الأوضاع المعيشية

الفئة العمرية	نسبة العزوبة		نسبة الأمية	
	مسح السكان	مسح الأوضاع المعيشية	مسح السكان	مسح الأوضاع المعيشية
15 - 19	95,0	94,4	3,6	2,3
20 - 24	72,0	74,4	4,8	3,9
25 - 29	46,6	49,7	6,9	5,7
30 - 34	30,4	30,5	8,5	7,7
35 - 39	20,9	21,2	11,5	10,7
40 - 44	15,2	13,7	16,8	16,6
45 - 49	11,5	9,5	—	23,9

السمات المميّزة لمسح السكان

في ما يتعلق بالمعطيات الديموغرافية التي تعالجها هذه الورقة، يميّز مسح السكان عن مسح الأسر المعيشية بعدة خصائص هامة منها:

- 1 - حجم عينته الكبير الذي يقارب أربعة أضعاف حجم عينة مسح الأوضاع المعيشية مما يتيح لنا إجراء تحليل إحصائي أكثر تفصيلاً وتقدماً.
 - 2 - استناد عينات المسحين المتخصصين مسح الأم والطفل ومسح سوق العمل إلى إطاره الإحصائي مما يجعل نتائجهما أكثر انسجاماً مع نتائجه منها مع المسح الآخر.
 - 3 - بنود المعلومات الديموغرافية في مسح السكان أكثر غنى وتفصيلاً منها في مسح الأوضاع المعيشية.
 - 4 - يفضل اعتماد مصدر واحد للبيانات توخياً للانسجام والتناسق بين مختلف بنود المعلومات التي يُراد تحليلها.
- من هنا ارتأينا الاستناد إلى مسح السكان بغرض قياس بعض المؤشرات الديموغرافية الأساسية وهي البنية السكانية، الوفاة، العزوبة والزواج، الخصوبة، والهجرة الداخلية.

التركيب العمري والجنسي

ثمة مجموعة من الأخطاء في الإبلاغ عن العمر والجنس في مسح السكان كما في مسح الأسر المعيشية، لكنني سأتناول هنا فقط مسح السكان لعدم توفر البيانات التفصيلية (حسب الأعمار الفردية) من المسح الآخر. تشمل هذه الأخطاء تفضيل الأعمار المنتهية بصفر وخمسة، النقص في الإبلاغ عن الأطفال دون سن الخامسة، وعدم الدقة في ذكر العمر. وقد قام عدد من الزملاء الديموغرافيين⁽¹⁾ بقياس هذه الأخطاء، ثم جرى تصويب التركيب العمري والجنسي كي يتناسق مع مؤشرات الوفاة والخصوبة التي نوردها لاحقاً⁽²⁾. بنتيجة هذا التصحيح زاد عدد الأطفال في عمر 0 - 4، مما رفع نسبة السكان في الأعمار 0 - 14 من 29,3% إلى 31,5% (جدول 4)، وترتب على هذا التصحيح زيادة في عدد السكان المقدّر من 2,98 مليون لبناني إلى 3,09 مليون أي بزيادة 111 ألف نسمة. وهكذا يصبح عدد المقيمين المصحح 3,2 ملايين نسمة.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: حلا نوفل رزق الله وعبد العزيز محمد فرح: «ورقة عمل حول تقويم البيانات الديموغرافية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن»، ورشة العمل حول تقويم واستخدامات بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، بيروت 6 - 7 شباط/فبراير 1997.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر:

M. Faour, P. Saxena, H. Nawfal, and A.M. Farah: «Population of Lebanon: Demographic Estimates and Projections». A forthcoming paper prepared for the Ministry of Social Affairs.

جدول (4) توزيع السكان المصحح وغير المصحح حسب الجنس وفئات العمر العريضة

المصحح		غير المصحح		الفئة العمرية
أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
30,5	32,5	28,3	30,5	0 - 14
62,3	60,5	64,7	62,6	15 - 64
7,2	7,0	7,0	6,9	+65
100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

ويتبين من مقارنة التوزيع العمري للسكان قبل الحرب وبعدها (جدول 2 و4) تغير بارز في البنية السكانية يتمثل في انخفاض نسبة الاطفال دون سن 15 من 44% إلى 31% وارتفاع نسبة السكان في سن العمل (الأعمار 15 - 64) من النصف إلى 61% مما يدل على هبوط معدل الإعالة (نسبة الاطفال 0 - 14 وكبار السن +65 إلى السكان في الأعمار 15 - 64) من 96% عام 1970 إلى 62% عام 1996. ويُذكر أن عدداً من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا قد وصلت إلى مثل هذا المعدل في أواسط السبعينات. أي أن لبنان يتجه نحو التحول الديموغرافي الذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة والذي انتهى بتحقيقها للاستقرار السكاني أو لنقصان السكان كما تمّ في بعض الدول الغربية.

مستوى الوفاة

إن معدل الوفاة الخام ومعدلات الوفاة حسب العمر والجنس المحسوبة بالطرق الديموغرافية المباشرة أدنى بكثير مما هو متوقع للمجتمع اللبناني وذلك بسبب أخطاء شائعة في الإبلاغ عن الوفيات، كما هو الحال في معظم المسوحات المشابهة في دول العالم. لذلك لا بدّ من تقدير هذه المعدلات بالطرق غير المباشرة. إحدى هذه الطرق المعروفة (Trussel-Sullivan) تعطي معدلاً لوفيات الرضع يقارب 30 وفاة لكل 1000 مولود حي مقارنة بـ 45 في الألف عام 1971، وتوقعاً للحياة عند الولادة هو 71,4 عاماً للجنسين معاً في حين كان في عام 1971 65 عاماً. أما معدل الوفيات الخام فهو 7,5 في الألف.

ويكشف الجدول (5) تباينات هامة في مستوى الوفيات بين المحافظات حيث بلغ توقع الحياة عند الولادة حده الأقصى في بيروت (75 عاماً تقريباً) وحده الأدنى في الشمال (68 عاماً). وهذا يعكس اختلاف الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية بين المناطق.

جدول (5) توقع الحياة عند الولادة حسب المحافظة: مسح السكان 1996

المحافظة	توقع الحياة عند الولادة بالسنوات
بيروت	74,8
جبل لبنان	73,6
لبنان الشمالي	68,1
لبنان الجنوبي	73,0
النبطية	70,4
البقاع	69,8
لبنان	71,4

العزوبة والزواج

يبين الجدول (3) نسب عزوبة مرتفعة لدى الإناث في أعمار 20 - 34، سواء اعتمدنا بيانات مسح السكان أو مسح الأسر المعيشية، مما يدل على تغيير نمط الزواج، ويظهر ذلك بوضوح لدى تفحص متوسط سن الزواج لدى النساء المتزوجات حالياً واللاتي سبق لهن الزواج، حيث نجد ارتفاعاً مطرداً في هذا المتوسط منذ ما قبل عام 1957 وحتى اليوم، وفي كل المحافظات (جدول 6). ويلاحظ أيضاً زيادة الفرق في متوسط سن الزواج بين محافظتي بيروت وجبل لبنان من جهة، وسائر المحافظات من جهة ثانية حيث بلغ هذا الفرق حوالي السنتين في الفترة 1977 - 1996.

جدول (6) متوسط سن الزواج الأول لدى النساء المتزوجات حالياً واللاتي سبق لهن الزواج حسب المحافظة وتاريخ الزواج

المحافظة	تاريخ الزواج	قبل 1957	1957 - 1976	1977 - 1996
بيروت	18,8	20,7	22,4	
جبل لبنان	19,1	20,7	22,2	
لبنان الشمالي	18,6	19,8	20,6	
لبنان الجنوبي	18,4	19,5	20,7	
النبطية	18,5	19,5	20,5	
البقاع	18,7	19,9	20,5	

مستوى واختلافات الخصوبة

بلغ معدل الخصوبة الكلي للأشهر الـ 12 السابقة للمسح 2,2 مواليد للمرأة الواحدة في مسح السكان و2,8 في مسح صحة الأم والطفل، حيث تمّ الاهتمام بالحصول على معلومات دقيقة حول التاريخ الإنجابي للنساء مما ساهم في الوصول إلى بيانات أكثر دقة مما لدينا في مسح السكان. ويتضح من بيانات العمر والجنس وبيانات المواليد أحياء والخصوبة التراكمية حسب عمر المرأة أن عدد المواليد المصرّح عنه أقلّ من العدد الحقيقي كما هو حاصل في مسوحات مشابهة في الدول النامية؛ وذلك عائد إلى أسباب مختلفة منها: الخطأ في تحديد الفترة الزمنية التي حدثت فيها الولادة كأن تحسب أنها السنة السابقة بدلاً من الأشهر الـ 12 السابقة لتاريخ المسح، الخطأ في التصريح عن عمر الأم، إغفال الولادات الحية التي توفيت قبل بلوغها العام الأول، إغفال بعض المواليد من جنس معيّن لا سيما الإناث كما يظهر في نسب الجنس بين الأمهات في العمر 20 - 24⁽³⁾.

من هنا ارتأينا تصويب بيانات الخصوبة باعتماد إحدى الطرق غير المباشرة في حساب المؤشرات، وهي طريقة P/F Ratio القائمة على حساب نسب رتب الأمومة إلى رتب الأمومة التقديرية المناظرة لكل فئة عمرية. نتيجة تطبيق هذه الطريقة توصلنا إلى معدل مصحح للخصوبة الكلية هو 3,02 مواليد للمرأة اللبنانية، أو ما يوازي معدلاً للولادات الخام هو 25,4 ولادة لكل 1000 من السكان.

ويتفاوت معدل الخصوبة الكلي بين المحافظات حيث بلغ أعلى مستوى له، حسب مسح صحة الأم والطفل، في لبنان الشمالي (4,0 مواليد للمرأة) وأدنى مستوى له في بيروت (2,1 مواليد للمرأة). وهذا يعكس أثر عاملين هاميين: سن الزواج الذي يتفاوت متوسطه بين المناطق كما بيّنا سابقاً، ونسبة استخدام وسائل منع الحمل. ففي المناطق التي يتأخر فيها الزواج وينتشر استخدام موانع الحمل تنخفض الخصوبة إلى حدها الأدنى في حين ترتفع الخصوبة حيث ينخفض سن الزواج وتعزف النساء عن استخدام موانع الحمل. ويشير الجدول (7) إلى نسب مرتفعة نسبياً للمعدل الكلي للخصوبة الزوجية حيث تراوحت بين 5,3 مواليد للمرأة المتزوجة في بيروت كحد أدنى، و7,0 مواليد للمرأة في لبنان الشمالي كحد أعلى.

(3) لمزيد من التفاصيل أنظر: رزق الله وفرج، المصدر السابق.

جدول (7) المعدل الكلي للخصوبة الزوجية حسب المحافظة: مسح السكان 1996

المحافظة	المعدل الكلي للخصوبة الزوجية (عدد المواليد لكل امرأة متزوجة)
بيروت	5,3
جبل لبنان	5,5
لبنان الشمالي	7,0
لبنان الجنوبي	6,3
النبطية	5,8
البقاع	6,5
لبنان	6,0

الهجرة الداخلية

لا ريب أن حركة السكان بين المناطق قد تأثرت بعوامل متعددة أهمها:

1 - الحرب اللبنانية التي أدت إلى تهجير الآلاف من المقيمين من مساكنهم وانتقالهم للسكن في مناطق أكثر أمناً، كما أجبرت كثيراً من العمال وأرباب العمل إلى الانتقال للعمل في مناطق آمنة.

2 - الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الريف والمناطق النائية التي أدت ولا تزال تؤدي إلى النزوح من الريف إلى المدن لا سيما العاصمة.

وقد كشفت بيانات مسح السكان سمات التوزيع الجغرافي السائد في عام 1996 حيث أظهرت أن غالبية المقيمين في كل محافظة من لبنان قد قدموا إلى مكان إقامتهم الحالي خلال فترة الحرب 1975 - 1990، كما أن نسبة كبيرة من السكان تتراوح بين 17% و26% قد انتقلوا إلى سكنهم الحالي حديثاً بعد توقف الحرب عام 1990 (جدول 8).

جدول (8) نسبة المقيمين في كل محافظة حسب مدة الإقامة

المحافظة	مدة الإقامة			
	أكثر من 21 سنة (قبل 1975)	7 - 21 سنة	أقل من 7 سنوات	مجموع
بيروت	48	35	17	100
جبل لبنان	33	41	26	100
الشمال	40	39	21	100
الجنوب(*)	38	40	22	100
البقاع	44	39	17	100

(*) في التقسيم الإداري الحالي تضم محافظة الجنوب سابقاً محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية.

أبعاد المعطيات الديموغرافية

نستخلص من المؤشرات الديموغرافية التي استعرضناها في عجلة أن مستوي الوفيات والولادات في لبنان قد انخفضا انخفاضاً كبيراً منذ عام 1970 - 1971، لكنهما لم يصلا بعد إلى المستوى الذي نجده في الدول الصناعية المتقدمة. لبنان لم يصل بعد إلى حالة عدم النمو السكاني، وتركيبه العمري لا يزال بعيداً عن سمة الشيخوخة التي تشهدها مثلاً دول أوروبا الغربية.

واللافت في هذه المؤشرات التباينات البارزة بين المحافظات في مستوى الوفيات ومتوسط سن الزواج ومعدل الخصوبة الكلي ومعدل الخصوبة الزوجية الكلي، حيث تتمركز الخصوبة المرتفعة وتوقع الحياة المنخفض وسن الزواج المبكر نسبياً في المناطق الريفية الفقيرة التي تعلو فيها نسبة الأمية وتتضاءل فيها الخدمات الصحية والاجتماعية. صحيح أن البيانات المتوافرة لا تظهر التباين داخل المحافظات، وهو أمر حيوي لتحديد حجم الاحتياجات ونوعيتها في المناطق المحرومة، لكن دراسات ميدانية أخرى في عدد مختار من القرى والبلدات قد وجدت بوناً إنمائياً واسعاً بين بعض القرى في مختلف المحافظات من جهة وبين المدن الرئيسية في تلك المحافظات من جهة ثانية. ففي الشمال مثلاً حيث يرتفع مستوي الخصوبة والوفاء، ثمة فرق هام بين مدينة طرابلس وبين القرى التابعة لقضاء طرابلس، كما يبرز بين الاقضية في الشمال قضاء عكار حيث تتجمع سائر مؤشرات التخلف الاقتصادي والإنمائي والنمو السكاني المرتفع. إن هذه النتائج تستدعي اهتماماً غير عادي بهذه المناطق من كافة الهيئات الحكومية والخاصة وبذل المزيد من الجهود لتوفير مختلف الخدمات الإنمائية لا سيما خدمات الصحة الإنجابية.